Sudan Rights Watch Network

تزايد موجة الاختطاف من قِبل عناصر تتبع إلى الدعم السريع بدارفور

7 ديسمبر 2025| نيالا؛ زالنجي

يشهد إقليم دارفور خلال الأيام الماضية تصاعداً لافتاً في حوادث الاختطاف والانتهاكات بحق المدنيين من قِبل عناصر يتبعون إلى قوات الدعم السريع التي تسيطر على كامل الاقليم اعتباراً من أواخر اكتوبر المنصرم، في ظل غياب كامل لسلطات إنفاذ القانون وتفشي مظاهر الفوضى والعنف.

ففي مساء السادس من ديسمبر الجاري، وبعد صلاة العشاء، أقدم مسلحون مجهولون يُقدّر عددهم بسبعة أفراد على اختطاف الحاج علي من أمام مسجد الحي الغربي في مدينة زالنجي، حاضرة ولاية وسط دارفور. وتم تنفيذ العملية بواسطة عربة دفع رباعي من طراز (GXR) مدعومة بدراجتين ناريتين. ووفقاً لمصادر محلية، فقد تم اقتياد الضحية إلى جهة غير معلومة. وفي صباح اليوم التالي السابع من ديسمبر الحالي، تناقلت الروايات أن الجناة طالبوا أسرة المختطف بفدية مالية قدرها خمسون (50) مليون جنيه مقابل إطلاق سراحه.

وفي حادثة منفصلة بولاية جنوب دارفور، قامت مجموعة تتبع لقوات الدعم السريع، يوم السابع من ديسمبر الجاري، باختطاف المواطن بخيت نور الدين آدم خميس من داخل محله التجاري بسوق مدينة نيالا، قبل أن تقتاده إلى جهة غير معروفة، وسط مخاوف متزايدة من تعرضه لسوء المعاملة أو الابتزاز.

وتشير إفادات تحصل عليها المصادر الميدانية لـ"شبكة مراقبة حقوق الإنسان" من سكان محليين وتجار في أسواق نيالا وزالنجي إلى أن المدن وكافة مناطق الاقليم الذي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، تحوّلت إلى بيئة شديدة الخطورة، تسودها عمليات النهب والسلب والقتل والاختطاف بصورة شبه يومية، في ظل انهيار المنظومة الأمنية وغياب أجهزة المساءلة.

ويحذر، وفقاً لمتابعات الشبكة، ناشطون وتجار من استمرار استهداف العاملين في الأسواق والمحال التجارية، مطالبين كل من يزاول نشاطاً اقتصادياً في هذه المناطق باتخاذ أقصى درجات الحيطة، والنظر في الخيارات المتاحة لحماية أنفسهم وممتلكاتهم في ظل تدهور الوضع الأمني.

وتحذر الشبكة، من أن هذه الأنماط من الجرائم ليست حوادث معزولة، بل تمثل اتجاهاً ممنهجاً يشي بتحوّل خطير نحو اقتصاد عنيف قائم على الفدية والابتزاز ونهب الممتلكات. وتشدّد الشبكة على أن استمرار هذا الوضع ينذر بوقوع مزيد من الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين، بما في ذلك الإخفاء القسري، التعذيب، والقتل خارج نطاق القانون.

كما تنبّه الشبكة إلى أن استهداف التجار وأصحاب الأنشطة الاقتصادية بات سياسة متكررة، هدفها إرهاب المدنيين وشلّ الحياة الاقتصادية ودفع السكان للنزوح أو دفع إتاوات مستمرة غير عادلة.

انتهى.